


November 2009

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединённых Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	--	--	---	--

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

روما، 16-18 نوفمبر / تشرين الثاني 2009

البيان الافتتاحي للدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

فخامة السيد رئيس الجمهورية الإيطالية،

أصحاب الجلالة والسمو،

أصحاب الفخامة والدولة رؤساء الدول والحكومات،

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد أمين عام الأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود،

الزميلان العزيزان رئيسا برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السادة رؤساء المنظمات الدولية والإقليمية المحترمون،

السيد عمدة مدينة روما،

حضرات السيدات والسادة،

لقد بلغ عدد الجياع مليار نسمة، أي شخص واحد من أصل كل ستة أشخاص في العالم، و105 ملايين نسمة إضافية مقارنة بعام 2008، فيما يموت خمسة أطفال كل 30 ثانية. وبعيداً عن الأرقام، يعني هذا معاناة لكل كائن بشري سواء أكان طفلاً أو أماً أو أباً أو أختاً أو فرداً من أفراد الأسرة أو صديقاً أو جاراً.

هذا هو الإنجاز الأساسي الذي حققناه في عصرنا الحديث حينما أصبحت التكنولوجيا تمكننا من الوصول إلى القمر ومن تنظيم رحلات إلى محطات فضائية. وكم من المحزن أن نرى أن قضية الجوع لم تصبح الشغل الشاغل إلا بعدما هددت "الاضطرابات من أجل الغذاء"، وما نجم عنها من ضحايا وإصابات، في 22 بلداً في مختلف القارات خلال عامي 2007 و2008، استقرار الحكومات في تلك البلدان والسلام والأمن العالميين. ولسوء الحظ أن هذا الاهتمام بدأ يتلاشى على ما يبدو بعدما تصدّرت قضايا أخرى الأجندة الدولية، مع أن المشهد العالمي بدأ يتلبّد مجدداً بسحب سوداء قاتمة هي نفسها التي تسببت بالأزمة الماضية.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.

ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ومن أجل توعية الرأي العام على مصير الجوع الذين يبلغ عددهم مليار نسمة في مختلف أنحاء العالم والوفاء المساوية لطفل كل ستّ ثوانٍ بسبب الجوع، أعدت منظمة الأغذية والزراعة شريطاً فيديو قصيراً وأنشأت موقعاً إلكترونيًا خصيصاً لهذا الموضوع وأطلقت نداءً للإضراب عن الطعام. وآمل أن نتمكن من الاعتماد على القادة وعلى الوفود الموجودة معنا اليوم لمساعدتنا في نشر رسائل التوعية لدى عودتهم إلى ديارهم.

ولا بدّ من زيادة إنتاج الأغذية في العالم بنسبة 70 في المائة وبمقدار الضعف في البلدان النامية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان العالم الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 9.1 مليار نسمة في عام 2050. وسيتوافق هذا مع عدد من التحديات المستجدة وفي طبيعتها تغيير المناخ وحركة التحضر السريعة.

وإنّ منتدى الخبراء الرفيع المستوى عن "إطعام سكان العالم في عام 2050"، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة يومي 12 و13 أكتوبر/تشرين الأول 2009 والذي شارك فيه 300 من نخبة الخبراء في مختلف الاختصاصات ومن كافة أنحاء العالم، خلّص إلى أنّ كوكبنا قادر على تأمين الطعام لسكانه بشرط الالتزام بالقرارات المتخذة وتعبئة الموارد المطلوبة بالفعل.

وفي بعض البلدان المتقدمة، باستطاعة نسبة من السكان تتراوح بين 2 و4 في المائة من إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الأمة بأكملها وللتصدير أيضاً، في حين أنّ 60 إلى 80 في المائة من سكان القسم الأكبر من البلدان النامية عاجزون عن تلبية احتياجات تلك البلدان من الأغذية.

ويكمن السبب الرئيسي للجوع وسوء التغذية في عدم كفاية الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية. وإنّ نصيب الزراعة، بما يشمل الحراثة ومصايد الأسماك، من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية، قد انخفض من 19 في المائة في عام 1980 إلى 5 في المائة تقريباً في الوقت الراهن. وفي عام 2004، خصصت الاقتصاديات المعتمدة على الزراعة 4 في المائة من إنفاقها العام للقطاع الزراعي، وهي نسبة أقلّ بكثير من النسبة التي أنفقتها آسيا خلال الطفرة الزراعية في السبعينات من القرن الماضي وكانت تبلغ 10 في المائة.

وإنّ القضاء على الجوع من على وجه الأرض يستلزم استثمار 44 مليار دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية الرسمية سنوياً في البنى التحتية والتكنولوجيا والمدخلات الحديثة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بمبلغ 365 مليار دولار أمريكي الذي قدمته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدعم المنتجين الزراعيين في عام 2007 ومبلغ 1 340 مليار دولار أمريكي الذي خصص للنفقات الحربية في العالم في نفس السنة.

وفي هذا الإطار، يشكل التحول في السياسات الذي سجّل في اجتماع مجموعة الثماني في مدينة لاقويلا خلال شهر يوليو/تموز الماضي لصالح زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي والذي تطالب به منظمة الأغذية والزراعة منذ سنوات، عاملاً مشجعاً. وقد تضمّن أيضاً الإعلان المشترك عن الأمن الغذائي العالمي قراراً يقضي بتعبئة 20 مليار دولار أمريكي على فترة ثلاث سنوات. ولكن لا بد من جعل هذه الوعود

حقيقة ملموسة من خلال تأمين التمويل اللازم للمدخلات والتجهيزات والبنى التحتية للموسم الزراعي الذي سيبدأ في شهر مارس/آذار من العام المقبل في القسم الشمالي من كوكبنا.

ويجب بطبيعة الحال أن تخصص البلدان النامية ذاتها مزيداً من الموارد من ميزانياتها الوطنية للزراعة بما يتماشى ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في البلاد وفي عائدات الصادرات وتوليد الدخل وفرص العمل. ومن أجل القضاء على الجوع، يتعين زيادة نصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لتصل إلى نسبة 10 في المائة من الاستثمارات.

وينبغي تشجيع الاستثمارات الخاصة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ويفترض هذا بالتالي إعطاء الحوافز اللازمة. وحرصاً على حماية مصالح الأطراف كافة ولتجنب عدم التكافؤ والمساواة في المبادلات، ينبغي وضع قوانين وأنظمة واضحة وتطبيقها، ويستحسن أن يكون هذا ضمن إطار مدونة سلوك للاستثمارات في القطاع الزراعي في البلدان النامية.

ولكن، وخلال السنوات الخمس الماضية، نجح عدد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في خفض عدد الجياع على أراضيها بشكل ملحوظ. وهذا يعني أننا ندرك تماماً ما ينبغي عمله وبأي طريقة للتغلب على الجوع.

(أولاً، علينا أن ننتج حيثما يعيش الفقراء والجياع)

السادة الكرام،

توجد بالإجمال في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض برامج وخطط للأمن الغذائي وهي بانتظار توافر الإرادة السياسية والتمويل للمباشرة بتنفيذها.

وبعد مؤتمري القمة في عامي 1996 و2002، أيدت منظمة الأغذية والزراعة إعداد "استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية" من قبل الوزارات المختصة في 150 من البلدان النامية أو التي تمرّ بمرحلة انتقالية.

وبين عامي 1994 و2008، وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، أعدت برامج خاصة للأمن الغذائي على المستوى الوطني وجرى تنفيذها في 106 بلدان لمساعدة صغار المزارعين على زيادة إنتاجيتهم وإنتاجهم. ويجري حالياً تنفيذ 17 برنامجاً من البرامج الوطنية الواسعة النطاق للأمن الغذائي في حين بلغ إعداد 30 برنامجاً آخر مراحل متقدمة. وأمكن بفضل الاتحادات الاقتصادية الإقليمية إعداد 12 برنامجاً للأمن الغذائي لتشجيع التجارة مع التركيز بصورة خاصة على جودة الأغذية وسلامتها. وجميع هذه البرامج تستفيد من مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب التي

جرى إطلاقها سنة 1996 وأمكن تعبئة 1 477 من الخبراء والفنيين الميدانيين من أجل تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان النامية.

وفي شهر يوليو/تموز 2003، أقرّ رؤساء الدول والحكومات في مابوتو البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي أعدّ بدعم من منظمة الأغذية والزراعة ويستلزم تنفيذه تأمين 25 مليار دولار أمريكي على شكل استثمارات سنوية. وأعدت في الإطار نفسه برامج استثمار وطنية متوسطة الأجل وخصائص المشاريع القابلة للتمويل في 51 من البلدان الأفريقية بقيمة إجمالية قدرها 10 مليارات دولار أمريكي.

وعلاوة على ذلك، وفي قطاع التحكم بالمياه لأغراض الزراعة والطاقة، أعدت حافظة مفصلة تضم 1 000 مشروع وبرنامج استثمار في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة في كل من البلدان الأفريقية البالغ عددها 53 بلداً، وذلك بالتشاور مع الوزارات المختصة وقد بلغت قيمتها الإجمالية 65 مليار دولار أمريكي؛ وكان هذا بمناسبة المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) في مدينة سرت خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2008.

(ثانياً، علينا أن نكفل سلامة الأغذية والتنمية المستدامة)

إلا أن علينا أيضاً أن نتجاوز نطاق الإنتاج في كفالتنا للأمن الغذائي. فعلى أن نكفل جودة الأغذية وسلامتها بالنسبة للمستهلكين. كما يجدر بنا تأمين الوقاية اللازمة من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية التي غالباً ما تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان. وعلينا أيضاً أن نتصدى لحالات الطوارئ الناشئة عن حدوث كوارث طبيعية وأن تعمل على صون الموارد الطبيعية المستخدمة في إنتاج الأغذية حرصاً على استدامتها.

(مكافحة الأمراض الحيوانية)

لذلك فقد سارع المجلس إلى إقرار برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، الذي اقترحته، في وقت مبكر لم يتجاوز شهر يونيو/حزيران 1994. ويركز البرنامج، في الأجل القصير، على الإنذار المبكر والتصدي في وقت مبكر، كما يركز في الأجل الطويل على إقامة شبكة تجمع بين مراكز التفوق لإعداد أساليب كفؤة ومستدامة للوقاية والمكافحة. ودعوني أقدم بعض الأمثلة لذلك.

الطاعون البقري: شرعت المنظمة في سنة 1994 في البرنامج العالمي لاستئصال الطاعون البقري لمكافحة مرض خطير قتل أكثر من 1 مليار رأس من الماشية في السبعينات والثمانينات. وفي الفترة من 1994 إلى 2009، نجح 170 بلداً وإقليماً في القضاء على الطاعون البقري. ونحن نعمل الآن مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان لإعلان خلو العالم من الطاعون

البقري في سنة 2010 أو 2011. وسيكون الطاعون البقري أول مرض حيواني يستأصل من العالم. وثاني مرض يستأصل في تاريخ البشرية بعد الجدري.

حمى الخنازير الأفريقية: تفشى هذا المرض في أواخر الخمسينات من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا. ومنذ سنة 1994، نفذت المنظمة مشروعات لمكافحة المرض والوقاية منه بميزانية كلية بلغت 8 ملايين دولار أمريكي، وذلك في أقاليم مختلفة تشمل أفريقيا والقوقاز وأمريكا اللاتينية.

الحمى القلاعية: رغم الإنذار المبكر الذي وجهته المنظمة في مارس/آذار ثم في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، فلم يجر اتخاذ إجراءات عاجلة. ونتيجة لذلك، اضطرت المملكة المتحدة إلى ذبح ملايين من رؤوس الماشية بتكلفة مالية بلغ مجموعها 3 مليارات دولار أمريكي، كما تم تكبد خسائر فادحة في آيرلندا وفرنسا وهولندا. وأدى المرض إلى خسائر بلغت مليارات الدولارات اعتباراً من جنوب أفريقيا وحتى زيمبابوي وأوروغواي. ومنذ سنة 1994، نفذت المنظمة 42 مشروعاً وبرنامجاً وطنياً وإقليمياً لمكافحة المرض والقضاء عليه، وذلك بميزانية بلغ مجموع اعتماداتها 65 مليون دولار أمريكي.

أنفلونزا الطيور: لتجنب تفشي الفيروس H5N1 في الدجاج والبط، اعتمدت المنظمة بين شهر فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2004 أربعة من مشروعات برنامج التعاون التقني، قيمتها 1.6 مليون دولار أمريكي، لتنظيم التعاون فيما بين 13 بلداً آسيوياً. إلا أن التمويل لم يبدأ في التدفق بكميات كبيرة إلا في سنة 2005، عندما وصل المرض إلى كازاخستان وروسيا في طريقه إلى أوروبا. وتفيد التقديرات بأن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها قطاع الدواجن في آسيا قد بلغت زهاء 50 مليار دولار أمريكي. وقد طرحت المنظمة، في شهر مايو/أيار 2005، الاستراتيجية العالمية لمكافحة أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض وهي استراتيجية مشتركة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. ومنذ تفشي المرض في باكورة سنة 2004، شملت المساعدة المقدمة من المنظمة 145 مشروعاً وطنياً وإقليمياً وعالمياً بلغت قيمتها الكلية 283 مليون دولار أمريكي واستفاد منها 130 بلداً. ويفضل هذه الجهود، تم القضاء على المرض في 55 من 60 بلداً.

الفيروس H1N1: تتعاون المنظمة أيضاً مع منظمة الصحة العالمية لمعالجة تفشي الفيروس H1N1. وتشمل الإجراءات المتخذة: الكشف المبكر والمراقبة والرصد لتجنب مخاطر انتقال الفيروس بين البشر والحيوانات مع إمكانية تحوله إلى فيروس أكثر فتكاً. وتقدم المنظمة الدعم المالي والتقني لتعزيز القدرات البيطرية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، لتحسين الأمن البيولوجي وكفالة التصدي المنسق والسريع.

(وقاية النباتات من الآفات والأمراض)

الجراد الصحراوي: في أكتوبر/تشرين الأول 2003، وجهت المنظمة إنذاراً دولياً بشأن مخاطر تفشي الجراد الصحراوي في موريتانيا والنيجر والسودان. إلا أن الإجراءات الشديدة تأخرت ولم يتم الشروع في اتخاذها إلا عندما بدأت الحشرة في الطيران وتخريب حقول المحاصيل. وبحلول سنة 2005، كانت سبل الرزق لنحو 8 ملايين نسمة قد تأثرت في شمال وشمال غرب أفريقيا، وأصبح من اللازم رش أكثر من 13 مليون هكتار بالمبيدات الكيميائية للقضاء على الكارثة. وفي سنة 2006، طرحت المنظمة برنامج الجراد الصحراوي للإقليم الغربي لتغطية 9 بلدان تمتد من ليبيا إلى السنغال، وذلك على غرار النموذج المتبع في برنامج الإقليم الأوسط الذي بدأ في سنة 1997. إلا أن الحشرة، مع الأسف، عادت إلى موريتانيا في الآونة الأخيرة. ومن الجاري الاضطلاع بعمليات للمكافحة المبكرة للجراد الصحراوي لتجنب إنفاق 390 مليون دولار أمريكي كما حدث خلال كارثة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005.

صدأ ساق القمح الأسود (Ug99): كان يمكن أن يترتب على فصيعة مرض صدأ ساق القمح، التي ظهرت في أوغندا في سنة 1999 ووصلت إلى إيران في سنة 2007، تأثير خطير على الأمن الغذائي. فقد أصيبت بالمرض البلدان التسعة والعشرين التي توفر 37 في المائة من الإنتاج العالمي من القمح، أو أنها مهددة بالإصابة به. ويمكن أن تتجاوز الخسائر الاقتصادية 7.5 مليار دولار أمريكي. ولمكافحة هذا التهديد، طرحت المنظمة، مع المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، البرنامج العالمي لمرض صدأ القمح الذي يقصد إلى تكملة جهود البحوث الرامية إلى استحداث أنواع من القمح مقاومة للمرض ودعم البلدان المصابة به أو المهددة بالإصابة به.

(سلامة الأغذية وجودتها)

تعالج مسألة إمدادات الأغذية الآمنة والمغذية، هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وهما جهازان دوليان لتحديد المواصفات التي تعترف منظمة التجارة العالمية بمرجعيتها. ولكفالة سلامة الأغذية التي نتناولها، تم إعداد أكثر من 320 من المواصفات، والخطوط التوجيهية، ومدونات الممارسات، تشمل المنتجات الغذائية الرئيسية. وتعتبر تواريخ صلاحية السلع القابلة للتلف التي نجدها في المخازن الآن مثالا لهذه المواصفات في حياتنا اليومية. إضافة إلى ذلك، وضع أكثر من 3 700 حد أقصى لمخلفات شتى مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية، وزهاء 2 000 حكم من أحكام الدستور الغذائي للمواد المضافة إلى الأغذية و150 مستوى أقصى من مستويات الدستور الغذائي للملوثات والسميات الطبيعية.

(صون الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والبيئة)

أبرمت، تحت رعاية المنظمة، اتفاقيات وصدوك دولية مهمة: مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (في 1995)؛ والنسخة المعدلة من مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها (في 2002)؛ والمعاهدة

الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (في 2004)؛ واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة التجارة الدولية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في 2004).

وتنفذ المنظمة أيضا إجراءات وبرامج ترمي إلى حماية البيئة. فخلال العقد الماضي، حشد مبلغ 50 مليون دولار أمريكي تقريبا لمساعدة 36 بلدا في التخلص من مبيدات الآفات المتقدمة وبناء القدرة على الحد من المخاطر. وقد أصبح برنامج مخزونات أفريقيا الآن نموذجا عالميا في هذا المجال.

وقد سمح برنامج الإدارة المتكاملة للآفات بزيادة الغلة والحد من استخدام مبيدات الآفات الكيميائية بالنسبة لمحاصيل مهمة مثل الأرز والقطن والخضروات. كما استفاد من برنامج مدارس التدريب الميداني للمزارعين، في هذا المجال، 10 ملايين مزارع في 90 بلدا.

وعلى سبيل دعم سياسات التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، أنشأت المنظمة مرفق البرامج الحرجية القطرية في سنة 2002. ويدعم المرفق حاليا 70 بلدا ومنظمة إقليمية. وفي مبادرة رئيسية أخرى، أنشأت المنظمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سنة 2008، برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. ومن الجاري تنفيذ البرنامج في تسعة بلدان رائدة. كما بدأ تشغيل نظام عالمي لرصد الغابات في الشهر الماضي لمساندة مسك حسابات انبعاثات الكربون والمدفوعات بموجب برنامج التعاون المذكور.

(التصدي الفعال لحالات الطوارئ)

أصحاب الفخامة والدولة،

أصحاب المعالي والسعادة،

يتأثر نحو 200 مليون نسمة بالكوارث الطبيعية في كل عام. وعلى المنظمة، في هذه الحالات، أن تتحرك بسرعة لإعادة القدرة الإنتاجية الزراعية إلى حالتها الأولى والمساعدة في جهود إعادة التعمير.

واستجابة لموجه التسونامي في المحيط الهندي في سنة 2004، نفذ واحد من أكبر برامج إنعاش سبل العيش المعتمدة على صيد الأسماك والزراعة والحراثة عن طريق 75 مشروعا في إندونيسيا ومالديف وميانمار وسيشيل والصومال وسري لانكا وتايلند.

ونفذت المنظمة 468 مشروع طوارئ في 96 بلدا بلغت قيمة النتائج التي حققتها في الفترة 2008-2009، بمبلغ 632 مليون دولار أمريكي، ومولت، بالكامل تقريبا، من المساهمات الطوعية.

وكجزء من هذه الأنشطة، تمكن المزارعون الفقراء في البلدان النامية من الحصول على البذور الغالية، والأسمدة، والعلف الحيواني، وغير ذلك من المدخلات بموجب مبادرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي اتخذت في شهر ديسمبر/كانون الثاني 2007. وقد نفذت هذه المشروعات، التي تقدر قيمتها بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، في 93 بلدا بالاعتماد على موارد المنظمة من المساهمات الطوعية المقدمة في صورة أموال أمانة. وأود اغتنام هذه الفرصة لإجراء خالص الشكر للاتحاد الأوروبي للمساهمات الكريمة التي قدمها على وجه السرعة لهذه المبادرة بمبلغ 285 مليون دولار أمريكي، عن طريق اعتماد الأغذية التابع له.

(الوقاية والاستعداد والإنذار المبكر)

تمكنت المنظمة من توجيه إنذارات مبكرة فعّالة بشأن حالات نقص الأغذية والطوارئ وذلك بفضل نظامها العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة. ويتيح النظام ويستوفي بانتظام المعلومات المناسبة بشأن الاتجاهات المقبلة والقضايا الأساسية للتنمية الزراعية، فضلا عن قواعد البيانات الإحصائية والتحليلات والإسقاطات الاقتصادية.

لذلك، تمكنت المنظمة، في وقت مبكر يرجع إلى شهر سبتمبر/أيلول 2007 ذاته، من تنبيه المجتمع الدولي، عن طريق البيانات الصحفية، والبيانات المنشورة على الإنترنت، ونشر مقالات الرأي، والأحاديث الصحفية والبيانات، إلى الأزمة الغذائية العالمية الناجمة عن ارتفاع الأسعار التي كانت تلوح في الأفق وقتها.

أصحاب الفخامة والدولة،
أصحاب المعالي والسعادة،

كانت تلك مجرد عينة صغيرة لما قامت به المنظمة رغم تخفيض ميزانية برنامجها العادي بنسبة 22 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ سنة 1994 إضافة إلى تخفيض عدد موظفيها بنسبة 32 في المائة. وخلال نفس الفترة ارتفع عدد أعضائها من 169 إلى 192 عضوا كما زادت الأنشطة والبرامج الميدانية التي تضطلع بها لدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وقد ذكر تقرير التقييم الخارجي المستقل أن "هناك سوء فهم خطير في بعض الأوساط لحجم وموارد منظمة الأغذية والزراعة". إن العدد الكلي لموظفي المنظمة في المقر وموظفيها الميدانيين في كل أقاليم العالم يبلغ 3 770 موظفا. وتبلغ ميزانية برنامج عملها العادي 500 مليون دولار أمريكي في السنة. ومن المثير للاهتمام أن أموال الأمانة الناتجة عن المساهمات الطوعية لتنفيذ المشروعات ظلت تتزايد ومن المتوقع أن تبلغ مليار دولار في سنة 2009.

لقد شرعت المنظمة في عملية للإصلاح في وقت مبكر يرجع إلى سنة 1994 ثم في سنة 2004 مؤخرًا. ثم بدأت في سنة 2006، بعد تقييم خارجي مستقل تماما، في عملية إصلاح تقودها الدول الأعضاء، هي أشمل عملية للإصلاح في منظومة الأمم المتحدة، وذلك حتى تحول نفسها في عمق لتصبح منظمة أكثر كفاءة وفعالية. وهي تنفذ الآن خطة العمل الفورية، للفترة 2009 – 2011، لتجديد منظمة الأغذية والزراعة، التي أقرتها الأجهزة الرئاسية.

(وفي النهاية، فإننا نحتاج إلى تقييم نظام للحكومة يتسم بالفعالية والكفاءة)

تعد وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي اعتمدت بتوافق الآراء في الشهر الماضي خطوة مهمة نحو تحسين حوكمة الأمن الغذائي. فلجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة ستصبح أكثر المنتديات الدولية والحكومية الدولية شمولاً لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي والمستويين الوطني والمحلي، وستضم أمانة اللجنة، التي يوجد مقرها في منظمة الأغذية والزراعة في روما ويرأسها أمين منظمة الأغذية والزراعة، موظفين من الوكالتين الأخريين الكائنتين في روما (برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). أما الترتيبات الإضافية والتغييرات الممكنة، فينبغي أن يتم اتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة للجنة التي ستعقد في سنة 2011.

وسيزود فريق خبراء رفيع المستوى للجنة بأفضل التحليلات العلمية والوثائق التجميعية لكفالة المصادقية للقرارات التي تتخذ.

إلا أن اللجنة تحتاج إلى الشرعية السياسية التي يسبغها عليها تمثيل الحكومات على المستوى الوزاري، وخاصة بمشاركة من وزراء التعاون والتنمية.

*أصحاب الفخامة والدولة،
أصحاب المعالي والسعادة،*

أود الآن، بناء على ما طلب مني، التحدث نيابة عن وكالات الأمم المتحدة الكائنة في روما والتي تتمثل مهمتها في معالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي. وإني أعني هذه المسؤولية الكبيرة حيث إننا، Kanayo Nwanze، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و Josette Sheera، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وأنا نواصل العمل معاً لوضع الأمن الغذائي على قمة جدول الأعمال العالمي. وقد عقدنا اجتماعاً تاريخياً في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري مع جميع كبار موظفينا.

وقد استكملنا في الأسبوع الماضي، بموافقة مجالس الوكالات الثلاث، استراتيجية لتكثيف التعاون بيننا. وهذه نتيجة سنتين من الجهود تضم أوجه القوة الفريدة لكل وكالة بغية إنشاء مجتمّع بالغ القوة، بالاعتماد على حافظة تضم نحو 400 مجهود تعاوني في أكثر من 70 بلداً. وهذا النهج الشامل يجمع خبرات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وقدراتها في مجال الزراعة والأغذية والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية وإتاحة التمويل للبلدان النامية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلا عن تقديم حلول فعّالة لمشكلات الجوع والتغذية لأشد الناس ضعفا في العالم. ونحن، بهذه الطريقة، نساعد الدول على تنفيذ استراتيجيات شاملة للأمن الغذائي. كما أننا، بالعمل معا، نضمن الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة فرص الحصول على الأغذية عن طريق الاستجابة للطوارئ وشبكات الأمان.

وأستأذنكم، قبل أن أختم كلمتي، في الإعراب عن خالص شكري للمشاركين في هذه القمة، وأخص بالذكر قداسة البابا بندكتوس السادس عشر ورؤساء الدول والحكومات الذين اختاروا، رغم التزاماتهم الجسيمة، إعطاء الأولوية لحضور لقاء دولي يرمي إلى تحسين أوضاع المليار جائع في العالم.

وأود الإعراب عن تقديري للبلد المضيف، إيطاليا، لكرم ضيافته وحفاوته البالغة. كما أعرب عن امتناني لكل من قدموا الدعم المالي لهذه القمة ولا سيما لخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية الذي كانت المنحة التي قدمها حاسمة لاجتماعنا الذي تم تمويله بالكامل من تبرعات في صورة أموال أمانة من خارج الميزانية العادية للمنظمة.

ويطيب لي أيضا الإعراب عن التحية للسيدات الأوائل لبلدان حركة عدم الانحياز اللاتي نظمن، تحت القيادة القديرة للسيدة الفاضلة سوزان مبارك، السيدة الأولى لجمهورية مصر العربية، اجتماعا عقدته يوم أمس في المنظمة بمناسبة مؤتمر القمة. وسوف تتلى على الجلسة العامة، بالنيابة عنها، رسالة من هذا الاجتماع.

أصحاب الفخامة والدولة،

أصحاب المعالي والسعادة،

إننا، باعتمادنا الإعلان الذي أعدته الدول الأعضاء والمعروض علينا اليوم وضماننا أنه سيجد التعبير الملموس عنه في تحسين أوضاع المعيشة لمن يعانون الفقر والجوع العالم، الذين يعيش 70 في المائة منهم في المناطق الريفية، سنكون قد اجتزنا علما تاريخيا على طريق تحقيق الهدف الذي نصبو إليه - العالم المتحرر من الجوع.

شكرا على جميل إصغائكم.